قانون الرعاية السكنية للمواطنات مر في مداولته الثانية وأحيل إلى الحكومة

70 ألف دينار قرضاً إسكانياً للمرأة الكويتية

■ العتيقي: «الكويتية» وضعها مأساوي وطائراتها تجاوزت عمرها الافتراضي رغم أنها حصلت على تعويضات من العراق

التصويت على القوانين

مشاورات حكومية - نيابية

■ عبدالله: مؤسسات الدولة مسؤولة عن خلق فرص عمل للمواطنين ومن يضمن أن «الكويتية» ستعين الكويتيين؟

■ الخرافي: رفع أصول الخطوط الجوية الكويتية ثم إعطاؤها للقطاع الخاص.. غريب

عادل الخرافي في مداخلته

المداولة الأولى.

الرئيس كامل العوضي: لا يوجد نصاب لو تكرم النواب اللي بالاستراحة الحضور.

التصويت الموافقة بالاجماع 45 من 45.

وزير المالية مصطفى الشمالي: لا يوجد شيء اسمه الوزير المختص المالك الهيئة العامة للاستثمار وهم من يعينون مجلس الادارة، الوزير يحضر الاجتماع، وآمل التعديل، الجمعية العامة هي من تحدد اعضاء مجلس ادارة، والوزير ليس له دور وأرجو اجراء التعديل.

عدنان عبد الصمد: المشكلة ان القانون الذي صدر فيه تناقض، مجلس ادارة الجمعية العمومية تتبع وزير اخر من هو المسؤول سياسيا ان كان هناك مساءلة لابد ان توجد الجمعية.

علي العمير: مرسوم الضرورة يقول ان مجلس الادارة يعين من وزير المواصلات وهو صحيح ان مجلس الادارة تعينه هيئة الاستثمار والغموض سيتسبب في الفشل، نحن نبيها تتبع وزير مختص.

يعقوب الصانع: عدم اختيار وزير محدد معناه ضياع المسؤولية السياسية، ويجب ان يكون وزير المالية هو المسؤول اذا هي شركة تجارية مجلس الادارة هو المسؤول ونحن في المجلس غير مسؤولين، ونحن نحاسب وزير المالية من خلال الهيئة العامة.

عدنان عبد الصمد: هناك كثير من الشركات الاستثمارية تتبع وزير المالية، وبمجرد ما نقول ان الجمعية العامة للاستثمار هي الجمعية العمومية تلقائيا يصبح وزير المالية هو المسؤول.

صالح عاشور: مجلس الادارة تحت اشراف وزير المواصلات، قانونيا الشركة تنضوي تحت الهيئة العامة، من يحاسب مجلس الموارد المالية ام المواصلات، الكويتية مقبلة على تحديث الاسطول، ان صار محادثات معنية من هو المسؤول العملية غير واضحة، حينما يريد النواب المحاسبة سيحاسبون رئيس الوزراء هو المسؤول من الوزيرين.

يوسف الزلزلة: نحن نحتاج الى الاجتماع مع الوزير نصف ساعة نجلس مع الخدمة لنصيغ الصياغة.

الرئيس الخرينج: ترفع الجلسة للصلاة.

استأنف الرئيس علي الراشد الجلسة.

يوسف الزلزلة: اللجنة توصلت الى تعديلات جديدة بالاجماع وهي ثلاث تعديلات الاول تفويض الجمعية العمومية اختيار مجلس الادارة والثاني بالغاء المادة 34 والثالث يلزم مجلس الوزراء بتجديد الحد الادنى للعمالة الكويتية وبما لا يقل عما كانت عليه قبل العمل بهذا القانون مع اعطاء الاولوية لتعيين الكويتيين.

المجلس يوافق بالاجماع اعضاؤه الحضور عددهم 35 على تعديل قانون الكويتية وبحيله الى الحكومة.

سالم الأذينة: كل الشكر للاعضاء والكويتية تستاهل اكثر، الآن وزير المواصلات تنتهي صلاحياته مع هذه الشركة التي ستديرها الهيئة العامة للاستثمار.

محمد الجبري: اشكر الحكومة والنواب على هذا الانجاز.

مبارك الخرينج: هذا انجاز رائع.

خليل الصالح: حققنا التنمية المطلوبة نشكر الحكومة والشعب الوفي.

الأمين العام يتلو اقتراحا بتخصيص ساعة غدا لمناقشة قرار مجلس الوزراء الزام من خدم 35 عاما بالتقاعد.

الوزير رولا دشتي: ليس لدينا مانع بعد بنود الاتفاقيات الخمسة.

الرئيس: الاتفاقيات رحلت الى جلسة الخميس.

معصومة المبارك: اتمنى الالتزام بجدول الاعمال التقرير الثاني حول المرأة وهو ثلاثة بنود.

الرئيس: هناك تصويت لتقديم موضوع.

علي العمير: نحن اخذنا موافقة على هيئة الاتصالات مناقشتها بعد الكويتية.

معصومة المبارك: إذا كانت من الجلسة قبل الماضية.

الرئيس: اليوم قدم ايضا تقديم على من سواه.

معصومة المبارك: الموضوع اجل اكثر من مرة وهو ثلاث مواد ومنصف للمرأة وثلاثة أرباعكم تأخذون أصواتكم منها.

علي العمير: نحن لسنا ضد المرأة والدكتورة يبدو أنها غير منتقبة، وتجعلنا كأننا ضد المرأة نحن نحترم المرأة وقوانينها.

الرئيس: المقترح الاول غدا مناقشة ساعة لمقترح تقاعد من خدم 35 عاما «موافقة».

الامين العام يتلو اقتراحا تخصيص ساعة لمناقشة متقاعدي المطافئ.

الرئيس: هل توافقون على دمج الطلبين «موافقة».

الامين العام يتلو اقتراحا بتقديم البندين 34 و35 لعلاقتهما بالرعاية السكنية ومناقشتها غدا وهما القرض الاسكاني وبدل الايجار.

وزيرة الدولة رولا دشتي: غدا هناك مناقشة موضوعين بالاضافة الى تقارير الحساب الختامي، وأتمنى انه بعد هيئة الاتصالات تناقش موضوعات المرأة.

الرئيس: امامي مقترح لابد ان نصوت عليه.

الوزير دشتي: نحن لسنا موافقين على تقديم البندين 34 و35 لأهمية الميزانيات.

بعد التصويت لم تتم الموافقة على تقديم البندين.

الامين العام يتلو تقديم تقرير لجنة العرائض والشكاوى بخصوص الترقيات النقطية على ما سواه.

سعدون حماد: نخلي الترقيات بعد هيئة الاتصالات.

معصومة المبارك: بعد قوانين الرعاية السكنية للمرأة.

سعدون حماد: مو مشكلة بعد الرعاية السكنية للمرأة.

الامين العام يتلو اقتراحا بتقديم البند 52 المتعلق بتكليف اللجنة التعليمية بالتحقيق في شكاوى التطبيقي على ما سواه.

الرئيس: مقدمو الاقتراح يرون مناقشته بعد ما تم الاتفاق عليه «موافقة».

الامين العام يتلو اقتراحاً بتقديم بند 38 المتعلق بعلاوة الاولاد والعلاوة الاجتماعية وقانون دعم العمالة.

الرئيس: يفضل تأجيل الاقتراحات الى ما بعد الانتهاء من الجدول ويقرأ الامين العام الاقتراحات ويؤجل التصويت.

الامين العام يتلو اقتراحاً لتقديم بند 53 المتعلق في مخالفات قرارات وزير النفط المستقيل والمقدمة في جلسة 6/1.

الامين العام يتلو طلب استعمال مناقشة الاتفاقية الامنية الخليجية.

وانتقل المجلس الى مناقشة تقرير لجنة المرافق العامة بشأن انشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات.

عادل الخرافي: هيئة الاتصالات احدى الهيئات التي اتوقع منها استثماراً تجارياً وتكنولوجيا والاتصالات ميزانياتها اضخم ميزانية الدول، واتمنى ان يكون القائمون على الهيئة ناس من المتخصصين وبعيدا عن الريستيج والمحسوبين على اشخاص، وتستخدم اجهزة لا تؤثر على الصحة، واستفضنا في مناقشة الهيئة في لجنة المرافق وقضية الاتصالات قضية شعوب وليست دول، واتمنى ان تكون هناك عدالة ويمنح الترخيص لكل من يريده.

علي العمير: القانون احتوى على 90 مادة وتحتاج الى نوع من العناية والقانون اخذ منا شهرين عند مراجعته، ووردت الينا بعض الاقتراحات من المختصين، واننا لسنا رئيس لجنة المرافق فقط، وانما احد مقدمي القانون، نسعى الى ايقاف جشع الشركات واصبح المواطن ضحية في قضية الخدمة وغيرها.

القانون سيعمل لايجاد رقابة للشركات ولا يكون مكمل لوزير يعطل مهامه وكان دور الوزير اشرافيا، ونتمنى اقرار القانون في مداولته الاولى.

صالح عاشور: الكويت اخر دولة خليجية او عربية ليست لديها هيئة عامة للاتصالات في ظل ثلاث شركات للاتصالات ووجود شركات خاصة، والوزير لديه باع طويل في هذا المجال، اضخم الشركات في العالم شركات الاتصالات، واغني من في العالم اصحاب شركات الاتصالات الكل يتابع موضوع نقل الارقام والوزارة تعطي تاريخا معينا ثم تؤجله الاخ الوزير يقول انه نهائي، ونأمل التعديل على القانون، والصحيح ان الوزير يختار المتخصصين واصحاب الخبرة الكفاءة للعمل في هيئة الاتصالات ويعملون كهيئة مستقلة، والهيئة لم تكن مستقلة وتحت نفوذ الوزير أو جهات معينة تكون تحت ضغط سياسي، والاتصالات من القوانين التي كانت في الادراج منذ 2009.

خليل عبدالله: يفترض من يشرف على الهيئة من المتخصصين في الاتصالات ومن يعرف بالنزاهة ونظافة اليد، لدينا شركات تقدم خدمة الانترنت.

خالد الشليمي: مقترح راق لتنمية الكويت ووزارة الاعلام ووزارة المواصلات لا يستطيعان مواكبة الثورة المعلوماتية والانترنت استخدم في اسقاط بعض الانظمة من خلال الربيع العربي الذي يعتبر خريف الطغاة، وهيئة الاتصالات تستخدم لتقديم المعلومات للشباب.

المقرر علي العمير: التجار لن يجدوا افضل من الوضع الحالي في وجود قانون يعاقب المسيء في الفصل الخامس الغاء ترخيص المخالفة ومراقبة المرخصين وحماية المستفدين والضبطية القضائية وضعت عقوبات لمن يستغل، هناك 25 مادة عقوبات.

صفاء الهاشم: الحكومة دائما تفشل في التطبيق وانا عندي حلم اشوف تتحول الهيئة الى واقع. يا ابو عاصم لا تتحاذق علي.

علي العمير: كلمة تتحاذق ارد عليها، نحت لا نتحاذق ولكننا نفوت الموضوع، الوزير ليس مجلس ادارة وانما مهمته الاشراف.

صفاء الهاشم: الوزير لا يرأس.

علي العمير: لا يرأس.

صفاء الهاشم: يتولى مجلس ادارة برئاسة الوزير.

الرئيس: المادة التي قرأتها برئاسة الوزير المختص.

علي العمير: الوزير يعين سبعة من ضمنهم الرئيس.

عدنان المطوع: الوزير المختص يترأس مجلس الادارة.

علي العمير: مجلس الادارة يترأسه احد المعنيين والوزير مهمته اشرافية.

نبيل الفضل: ليس مجالا بين طرفين، الامر بالتصويت من يريد يصوت معه، ولكن لا يفرض ارادته نبي تحط اللي نبيه.

عدنان المطوع: مادة ليست هيئة، ولابد ان يكون وزير معني، والهيئة تنظم الاتصالات ثروة قومية لا احد يديرها.

يعقوب الصانع: اتفق في جانب ضرورة وجود فصل بين الاشراف والوزير ومجلس الادارة يكون تنفيذي يتولاه احد المعينين، وفي الضبطية القضائية لم يذكر الجهة التي تعطي حق الضبطية هل هي ادارة التحقيقات ام النيابة العامة.

عدنان عبد الصمد: مهم جدا طبيعة الميزانية للهيئة نص انها ميزانية ملحقة وليست مستقلة، هي مستقلة ولكنها ذات ميزانية ملحقة.

صالح عاشور: شركات الاتصالات تستخدم مراكز الاتصالات التابعة للمحطات الارضية الشركات المتنقلة الثلاث تستخدم اجهزة وسنترال وزارة المواصلات فلابد ان يكون هناك رسوم للدولة على الشركات المتنقلة في كل دول العالم هناك نسبة من الارباح.

رولا دشتي: نطلب شطب عبارة قالتها صفاء الهاشم هل سمو رئيس الوزراء يسمعها.

الهاشم ما قلته رغبة في نجاح العمل ولا داعي من شطبها وله الحشيمة.

الرئيس: نصوت على المداولة الاولى.

المقرر علي العمير: الفصل بين الاشراف ورئاسة الهيئة نقرأ النص قبل التصويت على القانون، هناك اقتراح من النائب عبد الصمد وهي كالتالي المادة الرابعة يؤلف مجلس ادارة الهيئة من سبعة اعضاء ويشرف عليها الوزير المختص، ويصدر مرسوم بتعيينهم اربع سنوات مع التجديد مرة واحدة.

الوزير سالم الاذنية: ليس لدينا مانع من التعديل.

يوسف الزلزلة: بالامكان التجديد مرة واحدة لأن لديهم خبرة، فلا يفضل التجديد.

علي العمير: اذا المجلس يطلب التجديد لمرة واحدة، اذا اربع سنوات تجدد لمرة واحدة.

التصويت: وافق المجلس باجماع اعضائه الحضور وعددهم 48 على المداولة الاولى.

الرئيس: استثناء المادة 104 لتصويت على المداولة الثانية غدا

■ الشليمي: «الدفاع» ما زالت تنهي خدمات العسكريين غير الكويتيين وهم تحت وطأة الأقساط

وتقدم التعديلات اليوم واللجنة مستعدة لدراسته.

محمد الجبري: يفضل ان تتم المداولة الثانية اليوم نحن ننتظر حكم المحكمة الدستورية وما نضمن هناك قوانين شعبية يجب الانتهاء منها غدا «الاربعاء».

عدنان عبد الصمد: لا اظن ان اللجنة لديها الوقت، تعديلات كثيرة وبعضها تحتاج الى نقاش جوهري، اذا تبون الارجاء الى الغد، ناتي بالتقرير المعدل ونقره.

خالد الشليمي: ذكر العمير ان هناك تعديلات جوهرية و6/16 عند الله عز وجل ان قدر الله، ونحن لا نريد ان نسرع في اقرار القانون ان كانت هناك تعديلات جوهرية.

الرئيس: هل يوافق المجلس ان يكون التصويت على قانون الاتصالات غدا «موافقة».

وانتقل المجلس الى التقرير المشترك بين لجنتي المرأة والمالية بخصوص الرعاية السكنية للمرأة.

يوسف الزلزلة: الاجتماع الذي تم بيننا وبين لجنة المرأة ونحن اعطينا الكويتية حقها، واضح ان هناك حقوقا في قضايا السكن ونحن امام محك ارجاع المرأة حقها، البعض يقول اننا نخالف الدستور لاننا نعالج مشاكل فرد وليس اسرة، ونتمنى التصويت على القانون ولا ترده الحكومة وفقا لحجج واهية.

سعدون حماد: لقد انصفت المرأة، وشكرا للجنة، ويجب ان لا يقل قرض المرأة عن 70 الف دينار وتحصل على بدل ايجار منذ تقديمها طلب الرعاية السكنية.

عبدالله التميمي: اخر المستفيدين من القرض الاسكاني هي المرأة، فهي تقترض واسعار العقارات بلغت ذروتها وانا مع رفع القرض الى اكثر من 70 الف شقة بسيطة قيمتها 100 الف دينار، كل مدخراتنا في جيوب التجار

هنالك حلول كثيرة لمشكلة سكن المرأة وهو بناء شقق عمودية.

عدنان عبدالصمد: كلنا نتفق على مساواة الرجل مع المرأة ولكن القضية ليست كذلك، هناك شريحة خصصت لها بيوت بصفة تمليك، مع الأسف صدر قرار من مجلس الوزراء، قرار جائر وأعتقد انه غير دستوري حول التمليك الى إيجار، ولاشك انه لحظة ظلم وقعت على الكويتيات، وسمو أمير البلاد عندما كان وزيرا للخارجية تعهد بحل المشكلة والى الآن لم يحل الموضوع، فارجو لجنة المرأة الاهتمام بالموضوع وكثير من النسوة انتقلن الى رحمة الله، وأكرر مطالبتي ببحث القضية، وأهمية ان يكون حلا شاملا وليس جزئيا.

صالح عاشور: هناك أكثر من تقرير لإسكان المرأة، القانون يختلف عن الكلام الذي يدار هل يحق للمرأة غير المتزوجة فوق سن الأربعين ان تقدم طلب للحصول على الرعاية السكنية؟.

المقرر معصومة المبارك: التقرير جاء لتعديل قانون يتعلق بسكن المرأة، اذ تمنح المرأة قرضا إسكانيا مساوياً لقرض الرجل، وتمنح المرأة الكويتية بدل إيجار مساويا للرجل.

وزير الإسكان سالم الأذينة كل الدعم للمرأة الكويتية، المذكرة المرفوعة لنا تقول ان بنك التسليف أقر فعليا زيادة الـ70 الف والمقترح فيه تحقق، المادة الثانية الكويتية المطلقة وليس لها أبناء اذ يكتفي البنك الغاء ذوات القربى دون التقيد بقرابة معينة ولكن يجب ان يسكن المنزل كويتيان اثنان.

صالح عاشور: المادة «29» واضحة الناس سواسية ولا تمييز بسبب الجنس والواقع السياسي يؤكد وجود تمييز كلام الوزير يقول ان هناك توافقا ولكن نحن نريد قانونا لأنه من المحتمل ان يصدر قانون لرفع القرض الاسكاني الى 100 ألف فلابد ان يكون هناك قانون حتى لا يخضع لمزاج أي وزير والامر ينسحب على بدل الايجار، وهل يحق للرجل الاعزب ان يقدم طلب رعاية سكنية لأن هناك من تجاوز الأربعين وليس لديهم عائلة.

معصومة المبارك: كل التقدير لمعالي الوزير والنائب عاشور، الأرملة المفردة سواء مطلقة او غير متزوجة القانون اقر بمنح الرعاية السكنية لامراتين وهذا البند لم يطبق لعدم دفعنا الى تقديم التعديل ان يحق للمرأة ان تحصل على رعاية واقر القانون بخصوصية المرأة في المجتمع.

سالم الأذينة: نحن نتكلم عن حق الرعاية السكنية للأسرة وليس للفرد.

خالد العدوة: بنات الكويتي أولى بالقرض من بلدان غير كويتية وكاننا نرمي بالبحر المطلقة والأرملة ومن بلغت سن الأربعين اذا كان لديهن بنات ماذا يفعلن ان لم يتزوجن؟، ولنضمن حقوق هذه الفئة نريد القانون، وعموما ماذا ستفعل الـ70 الفا؟ الرجل بقوته وعنفوانه لا يستطيع توفير المبلغ لشراء البيت؟.

خالد الشليمي: المرأة المطلقة أمر معقول، لكن عزباء تبي رعاية سكنية، هو أمر غير مقبول اجتماعيا ودستوريا، عاشور قال والرجل أعزب وهو موضوع غير مقبول حتى بقرار اذا المطلقة او الأرملة ما هو مصير ابنائها هؤلاء بحاجة ماسة اما العزباء لا نقبل ان تسكن بمفردها.

صفاء الهاشم: كيفها.

خالد الشليمي: فكينا أنت كيفها، اسكتي لا تخليني أفصل عليك بطلب الغاء العزباء من القانون.

علي العمير: نحن مع حقوق المرأة ولكن الأسرة هي التي تستحق والقرض الاسكاني لايمكن الحصول عليه ان لم تكن هناك أسرة نحن لسنا ضد المرأة ولكن اذا الرجل العازب لا يستطيع الحصول على اي شيء وهذه المساواة التي يتكلم عنها الدستور، وكلام الشليمي صحيح بخصوص العزباء.

سالم الأذينة: نحن ثبتنا عدم الموافقة في اللجنة ولكننا الآن راح نمتنع.

معصومة المبارك: لكن اعتراضي الوزير أولا الأرملة المنفردة ولكن على القرض ومساواته وبدل الإيجار كان هناك توافق ولكن الآن الوزير يبدي امتناعه على جميع التعديلات فلماذ لم يقل من الأول؟، وأين تجاوب الحكومة؟.

سالم الأذينة: بنك التسليف أقر 70 الفا قرضا للمرأة.

معصومة المبارك: لا أريد سجالاً نريد الانتقال من مبدأ المساومة على حقوق المرأة الى مبدأ المساواة.

الرئيس: هل هناك تعديلات؟

معصومة المبارك: إلغاء المادة المتعلقة بالعزباء والمطلقة والأرملة التي ليس لديها أولاد وبلغت الأربعين عاما ونحن مضطرون ولسنا راغبين في ذلك.

الرئيس: التصويت على المداولة الأولى بالاسم.

الحضور: 48

موافقة: 40

عدم موافقة: -

امتناع: 8

موافقة على المداولة الأولى.

معصومة المبارك: هناك اقتراح لاستثناء المادة 104 ونشكر النواب الذين انصفوا المرأة ونتمنى أن تراجع الحكومة موقفها من الامتناع الى الموافقة.

الأمين العام يتلو استخدام المادة 104 لإجراء المداولة الثانية.

الرئيس: نرجو الموافقة على ان يكون الإستثناء والمداولة الثانية تصويتا واحدا.

صالح عاشور: تقديراً للجهد الذي قامت به الحكومة الآن نحن دفعنا الحكومة الى رفض القانون، صار اتفاق الى مراجعة القانون في مجلس الوزراء الاسبوع المقبل، ارجو سحب طلب استثناء المادة 104 والمداولة الثانية.

حسين القلاف: نصوت وخل الحكومة لا توافق المجلس يؤدي اللي عليه، نحن نسوي اللي علينا، والحكم النهائي للناس.

وزير الدولة محمد العبدالله: مع تقديري للقلاف ولكن الوصف بهذا الشكل لا يستقيم مع الحقائق الدستورية، فمنذ استقلال الكويت والمرأة حقوقها محفوظة والحكومة انصفت المرأة، موقفنا من هذا القانون مبني على اعتراض دستوري واضح حول توسيع القاعدة التي تستفيد من هذا القانون طلبنا التريث واذا تبون ان نشرح موقف الحكومة من المرأة خلال خمسين عاما.

أحمد لاري: الوزير قال عطينا الحكومة 70 الفا بعد أسبوع ما راح تقول عاشور يقول الحكومة تقول كيت كيت خل الحكومة تقول ماذا تريد أصوت الأخ الرئيس.

حسين القلاف: مع احترامي الشيخ محمد العبدالله خلال 50 عاما ماذا فعلتم نحن نتكلم عن حكومة بعد معارضة في الشارع نحن نطالب بإعطاء المواطن حقه، نقول نعدد ماذا أعطيت المرأة أي امرأة تقصد من وضعتوا سفيرة حطيتوا اللي منكم وليس السواد الأعظم الفقراء المساكين، نحن نتكلم عن المحتاجين اما الواصلين.

الرئيس: الطلب لم يسحب إذا نصوت

الحضور: 45

موافقة: 37

عدم موافقة: 8

موافقة ويرفع الى الحكومة.

عبدالله بدر التميمي: نرجو سحب قانون الجيش.

الرئيس: موافقة ويسحب القانون وترفع الجلسة الى الغد.

مداخلة صفاء الهاشم

■ الهاشم: كتلة 49 نائباً مع السلطة التنفيذية «ماشيين صح».. وغياب الوزراء عن اللجان يجعل الإنجاز منقوصا